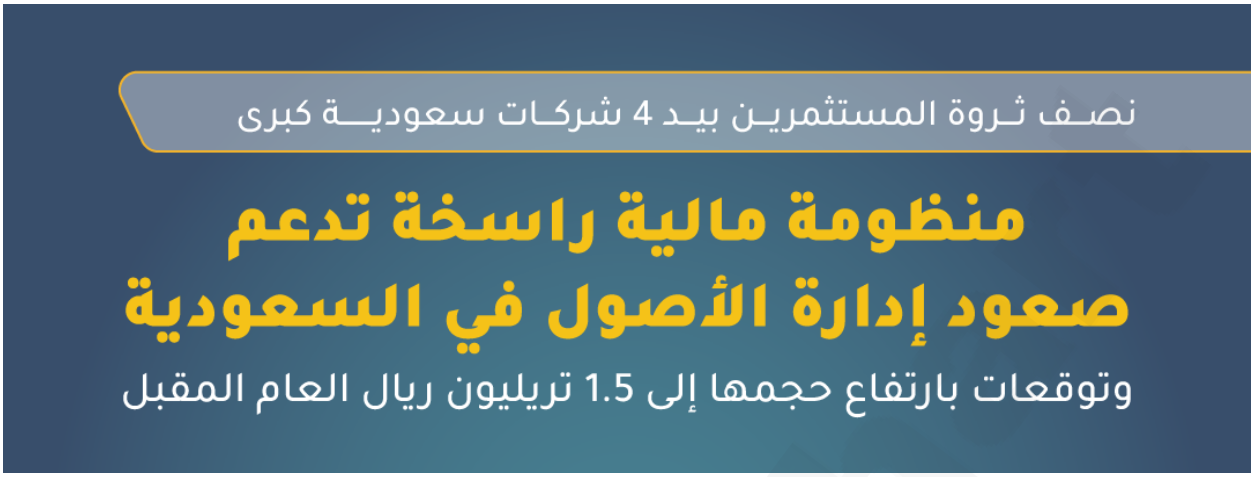

في وقتٍ يشهد فيه العالم تحولات كبرى في مشهد إدارة الأصول بفعل التقنيات المتقدمة وتسارع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، تواصل المؤسسات المالية السعودية تعزيز موقعها كمحرك رئيسي لنمو القطاع المالي، لتُكرس مكانة المملكة كأحد أبرز المراكز المالية في المنطقة، مستندة إلى بيئة تنظيمية متطورة وثقة متنامية من المستثمرين المحليين والدوليين.

في صدارة هذا الحراك، تبرز 4 شركات مالية كبرى تقود القطاع المالي في السعودية بثقة واقتدار، وتقتنص 51.59% من إجمالي الأصول المدارة للمؤسسات المالية ككل التي تشهد نمواً مستمراً خلال السنوات الأخيرة.

وانسجاماً مع ذلك، تُشير تقديرات وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إلى أن حجم الأصول المدارة لدى مؤسسات السوق المالية في المملكة مرشح لتجاوز 400 مليار دولار بحلول عام 2026، مدعومًا ببيئة تنظيمية مستقرة، وتوسع الخدمات الرقمية، وزيادة عمق السوق وتنوع منتجاتها الاستثمارية.

توقعات تعكس الواقع الفعلي

أظهرت إحصاءات ارتفاع حجم الأصول المدارة لدى مؤسسات السوق المالية السعودية البالغ عددهم 97 مؤسسة في ممارسة نشاط الإدارة بختام الربع الثاني 2025 بنحو 4% على أساس ربع سنوي عند 1.13 تريليون ريال، لذا فتوقعات "فيتش" بالوصول إلى 400 مليار دولار (1.50 تريليون ريال) في العام المقبل يعني أن سوف تتضاعف بأكثر من مرتين.

وتعكس تلك التوقعات واستمرار نمو حجم الأصول التحول النوعي الجاري في البنية المالية السعودية، إذ تُسجّل مؤسسات السوق المالية ارتفاعًا متواصلاً في حجم الأصول المدارة؛ مدفوعاً بتطور منتجات إدارة الثروات والصناديق الاستثمارية، وتنامي ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في كفاءة الأنظمة الرقابية والتقنية.

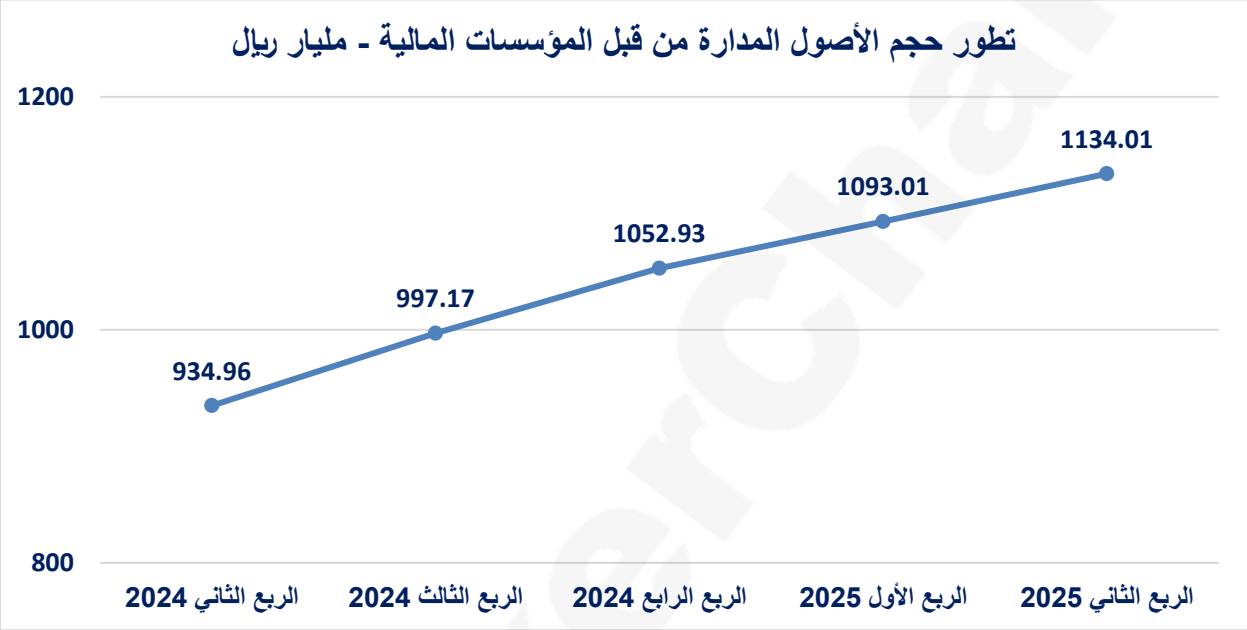

4 شركات تقتنص أكثر من نصف الأصول

جاءت شركة الأهلي المالية في صدارة المشهد، مؤكدة ريادتها المستمرة بين شركات إدارة الأصول في المملكة، بعد أن انفردت بحصة سوقية بلغت 22.1% من إجمالي الأصول المدارة، بما يعادل 251.1 مليار ريال، موزعة على الصناديق العامة والخاصة والمحافظ الاستثمارية المدارة.

ويُظهر تحليل بيانات السوق أن 4 شركات كبرى، وهي الأهلي المالية، والراجحي المالية، والرياض المالية، وجدوى للاستثمار تُهيمن مجتمعةً على نحو 51.6% من إجمالي الأصول المدارة في المملكة، بقيمة تصل إلى 585.1 مليار ريال.

هذا التركز في الحصص السوقية لا يُعدّ مؤشراً على محدودية المنافسة بقدر ما يعكس قوة البنية المؤسسية لهذه الكيانات، وقدرتها على استقطاب المستثمرين عبر سجل أداء طويل من الكفاءة والموثوقية.

في المقابل، توزعت القيمة المتبقية والبالغة نحو548.9 مليار ريال على 93 مؤسسة مالية أخرى تمارس نشاط الإدارة في السوق السعودية، ما يعكس تنوعاً في قاعدة المنافسة مع احتفاظ الشركات الكبرى بدور محوري في رسم اتجاهات القطاع وإدارة الجزء الأكبر من الثروات المالية في المملكة.

اسم الشركة	القيمة - مليار ريال	الحصة من الإجمالي
الأهلي المالية	251.10	%22.1
الراجحي المالية	151.01	%13.3
الرياض المالية	97.39	%8.6
جدوى للاستثمار	85.54	%7.5
الإنماء المالية	74.40	%6.6
البلاد للاستثمار	38.40	%3.4
الاستثمار للأوراق المالية والوساطة الاستثمار كابيتال	36.57	%3.2
الأولى للاستثمار	35.85	%3.2
العربي المالية	27.24	%2.4
الجزيرة للأسواق المالية	26.25	%2.3
السعودي الفرنسي	24.46	%2.2
أريب المالية	20.02	%1.8
بلوم للاستثمار السعودية	17.93	%1.6
ألفا المالية	15.39	%1.4
مورغان ستانلي السعودية	15.32	%1.4
دراية المالية	14.47	%1.3
الخير كابيتال السعودية	12.96	%1.1
جي آي بي كابيتال	12.22	%1.1
ستايت ستريت السعودية للحلول المالية	11.26	%1
الشرق الأوسط للاستثمار المالي	11.12	%1
الشركات المتبقية	155.11	%13.7
إجمالي	1134.01	%100

تسارع تبني الأدوات الذكية

وفي موازاة هذا النمو التقليدي في الأصول، برزت خدمات المستشار الآلي كأحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي، إذ بلغ حجم الأموال المدارة عبر هذه الخدمات 4.34 مليار ريال، فيما بلغ عدد المحافظ الاستثمارية المرتبطة بها نحو 400 ألف محفظة حتى منتصف عام 2025، وفق تقرير هيئة السوق المالية.

جدير بالذكر أن خدمات المستشار الآلي يقدمها 13 شركة منحتها هيئة السوق المالية التراخيص منذ عام 2021.

وتدل هذه الأرقام على تسارع تبنّي المستثمرين للأدوات الذكية التي تعتمد على خوارزميات التحليل الآلي والتعلم الآلي في تقديم استشارات مالية دقيقة، دون تدخل بشري أو بتدخل بشري محدود، مما يرسخ ثقافة الاستثمار الرقمي ويُعيد تعريف العلاقة بين المستثمر ومؤسسات إدارة الأصول.

وفي إطار هذا التحول، أطلقت هيئة السوق المالية استطلاعًا لآراء العموم بشأن تنظيم تقديم خدمات المستشار الآلي من قبل مؤسسات السوق المالية، لمدة 30 يوماً تنتهي في 24 ديسمبر 2025.

يستهدف المشروع المقترح تمكين مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال إدارة الاستثمارات، أو إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق من تقديم خدمة المستشار الآلي، وذلك باستخدام الخوارزميات والوسائل التقنية الحديثة لإدارة استثمارات العملاء وفق استراتيجيات استثمارية محددة مسبقاً.

وتشمل التعديلات التنظيمية المقترحة مجموعة من المتطلبات؛ لضمان سلامة وكفاءة الخدمات المقدمة من خلال المستشار الآلي، إذ تلزم مؤسسات السوق المالية بإشعار الهيئة مسبقاً بالاستراتيجيات المتبعة في بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية وأي تحديث يطرأ عليها قبل إتاحتها للعملاء على المنصة.

يأتي ذلك إلى جانب وضع نظم وإجراءات رقابية تضمن سلامة وكفاءة الخوارزميات والتقنيات المستخدمة، وإجراء اختبارات دورية للتأكد من موثوقية وفعالية هذه التقنيات في تحقيق أهدافها.

رؤية السعودية تدعم التحول عبر السيادي

لم تُترك الهيئة وحدها في خضم معركة التحول الرقمي للقطاع المالي، إذ شاركها صندوق الاستثمارات العامة أحد الأذرع الرئيسية في تنفيذ رؤية السعودية 2030 التي وضعت نُصب أعينها التحول الرقمي في بناء قطاع مالي متنوع ومتطور يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز الابتكار، ورفع كفاءة رأس المال المحلي.

يظهر ذلك جلياً في أحدث تقارير "فيتش" عن سوق إدارة الأصول بالمملكة، إذ وقع صندوق الاستثمارات العامة مؤخراً مع شركات إدارة أصول عالمية مثل "بلاك روك" وفرانكلين تيملتون"، ونورثرن ترست لإدارة الأصول، و"نيوبرغر بيرمان" مذكرات تفاهم بنحو 12 مليار دولار، تدعم تدفق رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية.

ووفق الوكالة، فقد استحوذت شركات إدارة الأصول التابعة للبنوك السعودية على 63.5% من إيرادات القطاع، ومع ذلك ارتفعت حصة المؤسسات الدولية والإقليمية إلى 15%، مقابل حصة 12.5% في ختام النصف الأول لعام 2024.

ونمت الأصول المدارة في القطاع المالي بنسبة 21% على أساس سنوي بختام النصف الأول لعام 2025 عند 306.1 مليار دولار، بحسب تقديرات "فيتش" جاء نصفها تقريبا من صناديق خاصة، تتبعها إدارة المحافظة الاستثمارية، ثم الصناديق العامة.

يتكامل ذلك مع سعي الحكومة السعودية إلى وصول الأصول المدارة إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025%، و40% بحلول 2030% وذلك من مستوى 23% في ختام النصف الأول من العام الحالي.

TickerChart